



PROVISIONAL
A/41/PV.130
7 May 1986



ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين بعد المائة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥٠٠ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الساعة

(اسبانيا)

السيد دي بينينيس

الرئيس :

- جدول الانصبة المقررة لقسم نفقات الامم المتحدة [١٢٢] (تابع)

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧] (تابع)

(أ) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية

- الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بقيادة شئون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ١٢٢ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/40/1108/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : أود ان استرعى انتباه الجمعية الى الوثيقة A/40/1108/Add.1 ، التي تتضمن رسالة موجهة الى من الامين العام يبلغني فيها انه بعد اصدار رسالته المؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل فيان السلفادور قد دفعت المبلغ اللازم لكي يصبح مجموع متأخراتها أقل من الحد المذكور في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك

البند ١٧ من جدد الاعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(١) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة

الخامسة (A/40/681/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : قبل موافلة النظر في مسألة الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ، أود ان ادعو الاعضاء الى توجيه انتباههم الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (١) من جدول الاعمال .

في الفقرة ٤ من ذلك التقرير توصي اللجنة الخامسة بان تعيين الجمعية العامة السيد فكتور اليكساندروفيتش فيسلخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) لشغل المقعد الشاغر لما تبقى من فترة عضوية السيد ايفور ف . خاليفينسكي ، او حتى ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد تلك التوصية ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

- (ا) تقرير الأمين العام (A/40/1102) و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2
 (ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية (A/40/1106)

السيد لوبينانثي (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

بادىء ذى بدء أن أعرب من جديد لوفد جمهورية الأرجنتين عن عميق تعازينا لوفاة السيد راؤول بريبيش ، الذى كان أحد عملاقة الفكر الاقتصادي في القرن العشرين . ان هذه الخسارة التي لحقت بجمهورية الأرجنتين هي ايضا خسارة لأمريكا اللاتينية ككل وللعالم النامي ، الذى قدم لهما السيد بريبيش خدماته القيمة بنشاطه وبصيغته النابع عن مواهبه . وان اوروغواي ، البلد الذى كان للسيد بريبيش روابط خاصة به ، تشعر ايضا بهذه الخسارة في اعماقها .

ان وفد بلادى يود ان يبلغ الأمين العام مدى سعادته لرؤيته ما يبذله من جهود في وجه ما اطلق عليه عن حق بالازمة المالية الحادة للمنظمة ، التي تعبّر عنها مبادرة عقد هذه الدورة الأربعين المستأنفة للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالطبيعة الخطيرة لهذه الازمة ليس هناك على ما يبدو اختلاف في الآراء . وقد وصف الأمين العام هذه الازمة في تقريره (A/40/1102) بأنها أخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة ، كما ان اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية شاطرت في تقريرها (A/40/1106) رأى الأمين العام تماما .

ولهذا فقد آن الاوان لمعالجة مشكلة تتطلب بطبعيتها نمطين في الحلول : حلول سريعة لما سمي بأزمة التدفق النقدي - ولذلك يجب أن تكون هذه الحلول فورية - والنمط الآخر هو الحلول البعيدة الاشر ل الكامل الهيكل الإداري والاستقرار المالي والاستخدام الفعال لسبل وموارد المنظمة ، وبما أن هذه الحلول متكون طويلاً الأجل فبأنها تتطلب تعاريف مضمونة ومناهج شاملة .

ولكن في مواجهة هذه الازمة المالية يتعمين علينا أن ندرس أسبابها وأن نضعها في اطارها الصحيح حتى يمكننا تقييمها على النحو المناسب .

ونعتقد في المقام الاول ان من الواضح أن هذه الازمة ظاهرة ونتيجة لازمة أوسع نطاقاً وأكثر خطورة . وهي تفضي بنا الى إدراك أعمق للازمات الرئيسية الأخرى والى تحمل مسؤوليتنا تحدلاً كاملاً . وكما أشار الأمين العام فيان هذه الازمة قبل كل شيء أزمة سياسية .

إنها أزمة تتعلق بمتعددية الأطراف ، وهي أزمة تتعلق بالمؤسسة في المجتمع الدولي . إنها أزمة نظام التعاون الدولي ، وأزمة الثقة في المنظمات الدولية وخاصة في الأمم المتحدة .

وهذه الازمة تؤدي الى تقلص الموارد التدريجي للاالية وقلة الوسائل المتاحة لتلك المنظمات ، وخاصة للأمم المتحدة ، بغية النهوض بعمل حفال يهدف الى ضمان وتعزيز الأهداف الأساسية للسلم والأمن الدوليين والصداقة بين الأمم وتنمية الشعوب ، أو الى تحقيق التعاون الدولي الرامي الى حسم المشاكل الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية .

هناك علاقة تناسبية معكومة بين الإنخفاض في الفعالية والزيادة في العبارات الطنانة - بين الإنخفاض في المضمون والزيادة في الخطابة - وهذا يؤدي الى المجازفة بتحويل أجهزة الأمم المتحدة الى مجرد محافل للمناقشة .

ولهذا يتعمين علينا قبل كل شيء أن نؤكد من جديد على ثقتنا بال الأمم المتحدة وبنظامها القائم على التعاون الدولي وبفعالية آليتها . إن الإحتفال الرسمي بالذكرى

الأربعين لإنشاء المنظمة - وهو احتفال جمع كل قادة العالم - دلل على التأييد القوى لمقاصد الأمم المتحدة والإلتزام بالمثل التي تسع إلى تحقيقها . وهذا لا يتمش مع أي ملوك من شأنه أن يقلل الوسائل الالزمة لتحقيق هذه المقاصد والاطلاع بمهام المنظمة .

إن التفريق بين الإلتزام بمثل الأمم المتحدة وبين الشقة في الأمم المتحدة كمؤسسة يضعف العلاقات الدولية ويقوض جميع الجهود والأعمال التي أُعدت عنها منذ ٤٠ عاماً في ميشاق سان فرانسيسكو .

ينبغي ألا تساورنا أية أوهام . فليست هناك أية طريقة أخرى يمكن ايجادها لتعزيز مثل الأمم المتحدة إلا عن طريق نظامها المؤسسي ؛ وإذا كنا نؤمن بهذه المثل يتعين علينا أن نشق بالمؤسسة ، وإذا كنا نشق بالمؤسسة يتعين علينا أن نوفر لها الوسائل التي تحتاجها للاضطلاع بمهامها .

وهذا لا يعني أنت لا ينفي أن نوفر جميع الحلول المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى تحسين قيمها بمهامها وتحقيق الأخطاء والإفراط في استخدام مواردها ، وترهيفها ، وباختصار ، إلى جعل المنظمة تعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية .

ولكن يتعين ألا نقع في الدائرة المفرغة التي تتمثل في تقليل الموارد حتى تستعاد الشقة بهذه المنظمة .

ومن ناحية أخرى ، يجب علينا ألا ننسى أن ما يتعرض للخطر الان في سير عمل الأمم المتحدة هو الأهداف التي كرست بعنتاية في النظام القانوني الدولي ، مثل المساواة القانونية فيما بين الدول والعمليات الديمقراتية في المفاوضات الدولية . وفضلاً عن ذلك ، فإن أي هلال في الأمم المتحدة أو إضعاف لبرامجها سيجعلنا نقرض للخطر نظام التعاون الدولي - الذي تستفيد منه البلدان النامية استفادة رئيسية - وسنصل إلى الإستنتاج بأن سير أعمال الأمم المتحدة سيراً فacula ، تمشياً مع أهدافها ومبادئها ، يعتبر عامل أساسياً لضمان العدالة والاستقرار في العلاقات الدولية ولتقدمن العديد من الشعوب ورفاهها .

وهذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة يجب أن ترمى إلى ايجاد حلول قصيرة الأجل لازمة المالية التي تواجهها المنظمة ، ولكنها ايضا اختبار قائم للتأكد مجددا على وضع الثقة في هذه المنظمة .

لقد تحدث كثيرون عن استعادة الثقة في المنظمة . ونحن نتحدث ايضا عن التأكيد من جديد على الثقة وعن تعزيزها ولكننا لا نتحدث عن استعادة الثقة ، لأن أحدا لم يفقد الثقة بالامم المتحدة رغم أنها جمعيا ندرك أوجه قصورها ومواطن ضعفها . إن الحلول القصيرة الأجل تتعلق مباشرة بدفع المتأخرات أو الامتناع عن السداد من جانب عدد لا يتأي به من الدول الاعضاء يبلغ وفقا لآخر تقرير صادر عن الأمين العام (A/40/1102/Add.2) بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل ، حوالي ٥٠ في المائة من أعضاء الامم المتحدة . وأشير إلى الانسبة المقررة ، أو الانسبة المقررة الجزئية ، لعام ١٩٨٥ ، وايضا في العديد من الحالات ، للسنوات السابقة .

وفي هذا الصدد ، يتبين أن نؤكد أن دفع كل دولة من الدول الاعضاء للانسبة المقررة عليها يعتبر جزءا لا يتجزأ من الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الميثاق . وبطبيعة الحال قد تكون هناك بعض الدول الاعضاء التي تجد من العسير أن تدفع المتأخرات عليها بسبب المشاكل الاقتصادية التي تواجهها . وإن نداء الأمين العام موجه إليها ايضا ، رغم أنه من المفهوم أن هذه الدول متبدلة جهدا خاما أو ستذهب لتحقيق ذلك ، ولكن يتبين لا يغيب عن بالنا أن عدم الالتزام هذا يضر بكل دولة من الدول الاعضاء ، وخاصة بانعفها .

بيد أن عدم دفع الانسبة المقررة يصبح أمرا خطيرا وهاما بصورة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول الاعضاء التي اعتادت على عدم دفع هذه الانسبة لأسباب سياسية ، وهذا يشكل انتهاكا واضحا للميثاق .

إن هذا التصرف يقوض في المقام الاول مبدأ المسؤولية الجماعية في تغطية نفقات المنظمة ، كما يرد في المادة السابعة عشرة . وفضلا عن ذلك ، فهو يدخل عنصر ا يؤثر تأثيرا خطيرا على كفاءة المنظمة ، لأنه يمنع عنها الموارد الازمة للإمتدال للقرارات المتخذة بمقتضى الميثاق أو تنفيذ مهامها الصلبة .

وقد سادت هذه الحالة بعض الوقت ، كما ذكر في المعلومات الامامية بشأن الازمة المالية الراهنة الواردة في المرفق الاول من تقرير الامين العام . اضافة الى ذلك ، فانه عندما يحدث عدم التزام من بين المساهمين الرئيسيين ، تصبح الحالة خطيرة بوجه خاص ، وهذا هو ما يحدث الان .

ان الامساك عن الدفع لعام 1985 والانصبة المسقطة لعام 1986 مع قيام مشارك رئيسى من جانب واحد بتخفيف نصيبه المقرر ، مما يمثل انتهاكا سافرا للميثاق ، هو الذى افض فى النهاية الى الازمة المالية الراهنة . العجز المقدر بمبلغ 76 مليون دولار بحلول 21 كانون الاول/ديسمبر 1986 يغطي تفطية كاملة اذا ما دفع المساهم الرئيسى المبالغ المسقطة التى امسك عن سدادها من انصبته المقررة لعام 1985 .

لقد حددت الجمعية العامة هذه الانصبة على النحو الواجب وهي تمثل الان
التزاما دوليا يرثى لها معايدها مدققتها على النحو الواجب حكومة هذه الدولة التي
اعترف العالم بمساهمتها الجوهرية في سبيل المثل التي تجسدها الامم المتحدة بل
ومساهمتها في انشاء المنظمة ذاتها .

وقد مدق الكونغرس في ذلك البلد ميشاق الأمم المتحدة الذي أصبح القانون الأعلى للبلد ، سابقًا بذلك القانون المحلي ، ولا يمكن الاستناد دوليا إلى أي مادة في هذا القانون المحلي لتبرير عدم الالتزام بواجب هو من مميم الميشاق الذي يمثل بدوره معاهدة دولية ملزمة لهذه الدولة .

ويأمل وفدى أنه استجابة لنداء الأمين العام سيعيد المساهم الرئيسي النظر في موقفه ويتصرف بطريقة تتلاءم مع المسؤوليات الهامة التي يتحملها بالنظر إلى قوته ومركزه بمفتاحه عضوا دائما في مجلس الأمن.

لقد اقترح الامين العام مجموعة اجمالية من الحلول قصيرة الاجل للوفاء ، فوراً باكثر المشاكل المالية الحاكا وتخفيفها مؤقتاً ، ويجب أن تفطلع الدول الاعضاء التي عليها التزامات متأخرة بالدور الرئيس في تنفيذ تلك الحلول . ويؤيد وفدى التوصيات

التي قدمها الأمين العام للجمعية العامة مناشدا جميع الدول الأعضاء الالتزام بآحكام الميثاق ودفع المبالغ المتأخرة عليها في أقرب وقت ممكن . وقد حظي نداء الأمين العام برد فعل إيجابي ، ويعتبر ذلك إشارة طيبة على أن الدول الأعضاء ترغب في التأكيد مجددا على ثقتها في الأمم المتحدة وفي تحملها لمسؤولياتها بالكامل .

وفي هذا الصدد نخاطب ، مرة أخرى ، روح المسؤولية لدى الدول التي لديها التزامات مادية مستحقة والتي تؤدي أنصبتها ، بحكم ضخامتها ، دورا حاما في ميزانية المنظمة بما في ذلك المهام الرئيسي ، كما نناشد الدول التي لم تدفع بعد أنصبتها المحددة في الميزانية العادلة للسنة الحالية ، أن تدفع هذه الأنصبة .

ان أوروغواي برغم المماعب الاقتصادية التي تصادفها ، بذلت أقصى ما في وسعها لاستكمال مساهماتها حتى لم يعد مستحقا عليها سوى مساهمات ١٩٨٦ ، وأنا مفوض في هذا الصدد بأن أعلن أمام الجمعية العامة أن حكومتي تبذل أقصى ما في طاقتها لدفع هذا الاشتراك في أقرب لحظة ممكنة .

والى جانب الدفع الفوري للالتزامات المستحقة من جانب الدول الأعضاء ، فإن مجموعة الحلول المتكاملة التي اقترحها الأمين العام تشمل سلسلة من تدابير التوفير التي تم اتخاذها ، وهي تمثل في مجموعها مبلغ ٣٠ مليون دولار . ويرى وفدي أن بعض هذه التدابير ، لاسيما ما يمس منها موظفي المنظمة ، تدابير صعبة ولا سبيل إلى تدميدها إلى مالا نهاية . على أننا نشق في حكمة الأمين العام وفي رجاسته التي أشتبها ، كما نقدر جهوده لمواجهة الأزمة وللتصرف في حدود الامكانيات المتاحة أمامه .

ويقترح التقرير أيضا مجموعة أخرى من التدابير التي منتظرو على وفورات في حدود ٣٠ مليون دولار أخرى للسنة الحالية . وفيما يتعلق بهذه التدابير ، يشعر وفدي بقلق خاص لأن بعض جوانبها لم تلق التوضيح أو التفصيل الكافي ، ولا سيما تلك المتعلقة بتخفيف أو تأجيل الأنشطة في بعض البرامج ، على الرغم من ادراج بعض المعايير المحددة المقرر اتباعها عند احداث هذه التغييرات .

وفي هذا المجال ، فضلاً عما سبق وذكرته ، فإننا نسلم بضرورة اتخاذ تدابير تكشفية ولكن هذه التدابير لابد وأن تعمق توازننا كافياً بين الحاجة إلى تحقيق وفورات قصيرة الأجل وضرورة لا ينبع عن هذه التدابير أثر متوفّط الأجل أو طويل الأجل بالنسبة لأنشطة المنظمة وفعاليتها ، ولا سيما في ميدان التعاون الدولي .

وفي هذا الصدد ينبغي ايلاءعناية خاصة لتأمين فعالية البرامج التي تفيّد البلدان النامية وبغير ذلك فان عبء القيود المالية المقترحة ستتوهّ به ظلماً البلدان التي تتعانى من أمن الحاجة اليها . ولهذا السبب يرى وفدي أن الإيصال مهم ويرى ضرورة اجراء التعديلات الالزامية في اللجنة الخامسة .

وبغير مجافاة لذلك فنحن نؤيد من حيث المبدأ المجموعة المتكاملة من تدابير الطوارئ المقترحة باكملها ، على أساس أنها مجموعة اجمالية وأنها متطلّب بهذه الصفة ، بعد التعديل ، بحيث تحافظ على فعاليتها ، وأنه ينبغي مراعاة طبيعتها المؤقتة بدقة .

وكما قلنا في البداية فإن مسألة الازمة تدعو أيضاً إلى اتخاذ تدابير في الأجلين المتوسط والطويل مما يتطلب تعریفات موضوعية لما تتوقعه ونرجوه من أعمال المنظمة ، على أساس فحص أدق وأعمق لعملياتها .

وقد بدأت العملية بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى الذي سيقدم تقريره إلى الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . ويعلق وفدي أهمية كبيرة على ذلك ، كما نرجو أن تشكل النتائج والتوصيات التي يتوصل اليها الفريق أساساً يمكن وفقه اتخاذ تدابير موضوعية في الأجلين المتوسط والطويل لا يكون من شأنها فحسب تحسين مالية المنظمة ولكنها تفضي أيضاً إلى مزيد من الكفاءة لعملياتها ومزيد من الفعالية في تحقيقها لأهدافها .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد بلادى

الوفود الأخرى في الاعراب عن تعازينا للوفود السوفياتية بمناسبة المأساة التي وقعت مؤخرًا .

استمعنا باهتمام إلى المتكلمين العديدين الذين تكلموا في هذه المناقشة . ويتفق الجميع على أن أزمة ذات أبعاد خطيرة تواجه المنظمة ، وقد طرحت مقترفات قيمة . ومن الواقع أن تكريس كل هذا القدر الكبير من الوقت الجماعي والجهود الجماعية لمسألة روتينية بسيطة أمر يؤشر تأثيرا ضارا على العمل الجاد الضروري لهذه المنظمة . ففي وقت يتعارض فيه الإرهاب الدولي ، وتكثف المجموعات مناطق بأكملها ، وتنقاتل البلدان ، وتنشب حروب داخلية في العديد من القارات ، وتحرم ملايين من حقوق الإنسان الأساسية - وما إلى ذلك : بينما تصرخ مسالئ ملحة امتناع للانتهاء ، ت quam المنظمة فيما ينبع لا يكون حدثا .

ومع هذا ، عقدت هذه الجمعية للنظر في أزمة ، مع أنها الآن ذات أبعاد أكبر مما كانت عليه من قبل ، فإنها أقلقت الجمعية في أحسن سنوات عمرها الأربعين . و شأننا شأن معظم الوفود الأخرى ، نؤمن بأن سبب العلل المالية التي تواجه المنظمة سبب سياسي ، لأن بعض الدول الأعضاء رفضا مارخا احترام التزاماتها بموجب الميثاق وعضوية هذه المنظمة تتطلب احترام قبول الالتزامات والتعهدات بالكامل . ولن يكون هناك إنصاف تدابير .

من منظور الدول الصغيرة الأعضاء في المنظمة أود أن أدلّ ببعض النقاط . أولاً ، يحترم وفد بلادى النتيجة التي توصل إليها الأمين العام في تقديم ميزانية برنامجية لفترة سنتين تحتوى على مجموعة متوازنة من البرامج مع مبادئ توجيهية مقبولة للنمو . وغنى عن القول بأنه اضطر إلى انتقاء خيارات معبأة للتوصل إلى المعرفة النهائية لتلك الميزانية . وبالمثل ، فإننا نؤيد المجموعة الجمالية من المقترفات للتغلب على النقص الذي تبلغ قيمته ١٠٦ ملايين من الدولارات . وأى مجموعة جمالية ، بطبعتها ، ينبع أن تمثل حلاً وسطاً بين الاحتياجات والمصالح المتنافسة ، وربما كان السبب في عدم شعبيتها هو إنصافها .

ثانيا ، إن طرح مسألة ما اذا كانت الامم المتحدة تناصر الصغير من اعضائها أم الكبير هي في رأينا محاولة للالتفاف حول الموضوع ، والامر متترك لكل بلد ليقرر أهمية المنظمة لمصالحه الوطنية . وفيجي تؤمن ايمانا قاطعا بالأهمية الحيوية للمنظمة بالنسبة لمستقبل السلم والامن والرفاهية والنظام في العالم ، وشاننا شأن آخرين كثيرين ، نحن لا نمتنع عن دفع انصبتنا وليس علينا اية مبالغ متأخرة مستحقة . لهذا ، نعتقد انه من غير المنطقى أن يتوقع من البعض أن يدفعوا انصبتهم ملفا لأن آخرين لا يلتزمون بالقواعد . اتنا نؤكد أن على اعضاء المنظمة أن يتحملوا مسؤولياتهم والتزاماتهم التي يجب أن تتحترم وتنفذ بالكامل .

ثالثا ، هناك بعده ثالث للمشكلة وهو أن بعض الدول الاعضاء تعاني من أزمة مالية مرضية حلت بها . وكدولة تسهم في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان يحق لنا دين قدره ١٦ مليونا من الدولارات لأن بعض البلدان لم تدفع بمساهماتها المقررة . ومع هذا فإن تهديد بعض الدول الاعضاء بدفع مبلغ ٣٠ مليونا من الدولارات يسرع بحلول أزمة منذرة بالشلل . وبالنسبة لنا يصبح سوء الادارة خطيرا عندما يستحق لبلد دين بهذا الحجم ، وهو بلد جزئي نام صغير ، بلد يحاول قصارى جهده للعيش ضمن حدود موارده المحدودة جدا . الا انه من دواعي الارتياح أن نعلم أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وكل حلفائه كما نأمل - سيبدأون في المساهمة في تكاليف قوات صيانة السلم . ونحن نأمل بالخلاص في أن تدفع أيضا المبالغ المتأخرة عليها .

رابعا ، بينما قد تحل الأزمة الراهنة خلال عام ١٩٨٦ ، علينا أن نعقد آمالنا عام ١٩٨٧ وما يليه على فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ان مهمتهم معيبة ولكنها ليست مستحيلة . وإذا ما نفذت التدابير التي يوصي بها الفريق ويؤيدها أعضاء الامم المتحدة كلهم ، لن تكون هناك حاجة لإجراء مناقشة مثل هذه التي تجري الان . وبومفنا من بلدان محيط الهدائى ، اعدنا بعض المقترنات لفريق الخبراء ، ونحن نتطلع الى صدور تقريره .

خامسا ، بينما ينبغي أن تترك المناقشات المفضلة للجنة الخامسة ، نعتقد أن تقييم ملاءمة أي برنامج ينبغي أن تكون عملية مستمرة ، وينبغي لا يقتصر على القيام به كل متين فقط . وهناك أمثلة على انشطة لا تزال مستمرة رغم أنها أصبحت عديمة الفائدة ويجب أن تلقي ، وهي لا تزال قائمة لأن لها مخصصات في الميزانية . ونحن نحيي الأمين العام لقيادته وشجاعته في طرح هذه المجموعة الصعبة من التدابير الاقتصادية ، إلا أننا نحثه على موافقة هذا التمحير حتى لا يلقي هذا الشعور المؤقت براحة البال بالمنظمة إلى أحسان زائد بالأمن .

ختاما ، أوضح متكلمون سابقون بشكل بارز أنه إذا ما أعيد فتح المجموعة الكاملة من المقترنات فإن وفودا عديدة سوف تتمسك بالبقاء على مشروعاتها وبرامجها المفضلة . ونحن نعتقد أن مفهوم المجموعة الكاملة ينبغي أن يبقى دون مسام وأن يولى الأمين العام التأييد التام لتنفيذها .

السيد البان هولفوين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد أصابنا الحزن نتيجة وفاة السيد راؤول بربيش وهو رجل عظيم من الأرجنتين ومن الأمريكيتين ، وشخصية دولية موقرة . إن إسهامه في مجال الاقتصاد أسمى قيم للفانية ، وقد أدى تحليلاته وآراؤه إلى تفهم أفضل للعلاقات الإنمائية بين الشعوب .

أود أن أنقل إلى أعضاء الوفد السوفييتي أسف كولومبيا العميق حكومة وشعبا بشأن الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في تشنوبيل . ونأمل في أن تحل المشاكل المتعلقة بذلك الحادث في أقرب وقت ممكن .

خلال الدورة التذكارية الأربعين للأمم المتحدة ، أعيد تأكيد التأييد الواسع النطاق للمنظمة وميشاقها اعترافا بالمقام الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها .

وأعادة التأكيد على هذه المقاصد التي لا تزال محيحة أمر ينبغي دعمه - كما قال الأمين العام في تلك الدورة - بمقاصد جادة بشأن النزاعات الكبرى وبشأن المسائل الرئيسية ، بما في ذلك ضمان السلامة المالية للمنظمة . وفي حقيقة الأمر ،

كما ذكر الامين العام ، فان فاعلية جميع برامج الامم المتحدة وتحقيق المقاصد التي حظيت بهذا التأييد العالمي يعتمدان الى حد كبير على ملامة الموارد ، كما ورد في الميثاق ، وعلى الكفاءة والحكمة اللتين تستخدم بهما .

واد تشهد الكفاءة التشفيلية للأمم المتحدة نتيجة معوبات مالية راهنة ، يطلب الامين العام الان ، ممارسة سلطاته ، ان تعقد الجمعية لتقرر انساب التدابير لعلاج الحالة الطارئة الراهنة .

جنبا الى جنب مع جميع الاعضاء الآخرين ، نؤمن بالامم المتحدة ونواصل اعتبارها منظمة لا بديل عنها في عالم اليوم . واذكر باختصار ان نيابة البابا بول السادس رأى انها هي الطريق الوحيد نحو المدنية الحديثة والسلم العالمي ، لقد اشار اليها بوصفها امل الاخير لتحقيق الوئام والسلم .

وهأنما شأن الآخرين ، كما قلت ، نؤمن بالامم المتحدة ، ولذلك علينا ان نتحمل مسؤولياتنا المنفردة والجماعية تجاهها . وفي هذا الصدد ، عممت حكومة بلادى الى التعجيل باجراءات الموازنة المطلوبة بموجب القانون الكولومبي للوفاء بحصتها لعام ١٩٨٦ ، وهي تمثل أساسا كل ما هو مستحق على بلادى .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي نلتزم به جميعاً بحرية يوضع التزاماتنا ولا يمكن لأي دولة أن تنقر هذه الالتزامات عن طريق تدابير انتقائية أو انفرادية . ومن الواضح أنه لا يمكن لأي دولة ، عن طريق وسائلها العادلة ، أن تحاول انتهاج سياسة انفرادية دون أن تتقييد بالحدود التي تنشأ نتيجة الخلافات في وجهات النظر الأخرى وضرورة التوصل إلى اتفاق وتفاهم بين الجميع بشأنها . لقد تنازلنا جميعاً بمحض إرادتنا عن قدر من السيادة للمنظمة لكي نقيم فيها السلطة الأخلاقية والقانونية التي نرغب فيها جميعاً . ولا يمكن أن نسمح بانفصال المنظمة في الوقت الذي نعتبر أن مصلحة كل منها تقتضي ، لا أن نزيد فاعليتها فقط ولكن أن نجعلها أكثر انصافاً ومساواة وأكثر استقلالاً وديمقراطية .

وعلى الرغم من أنه يبدو أحياناً أن المعوبات التي تحيط بالأمم المتحدة لا سبيل إلى السيطرة عليها شأنه من المشجع بدرجة كبيرة أن نرى ما حققته الأمم المتحدة في ٤٠ سنة من وجودها ، والدور التي قام به في التغيرات الشاملة التي حدثت في هذه الفترة من التاريخ المليئة بالتحديات . إن عام ١٩٨٦ يختلف تماماً عن عالم عام ١٩٤٥ ، كما أن المنظمة تغيرت تغيراً جذرياً . وهي ببعضها ١٥٩ - وهو عدد يزيد ثلاثة مرات على عدد الأعضاء الأصليين المؤسسين - تعمل في مجموعة واسعة من الميادين المختلفة لم يكن يتمورها الآباء المؤسون . وأعمالها في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأنساني الدولي لم يكن لها نظير في الماضي ، في ضوء نطاقها العالمي ونطاق أعمالها الحقيقة العديدة القيمة والشاملة .

إن الحاجة إلى الأمم المتحدة اليوم أكبر من أي وقت مضى ، في ضوء الحالة العالمية الخطيرة الناشئة عن العودة التدريجية إلى سياسات القوة ونتيجة للازمة الاقتصادية التي تؤثر على ملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم . ومن واجبنا أن نعزز المنظمة وأن نؤكد من جديد صحة مبدأ تعددية الأطراف باعتباره النظام الجماعي الصحيح الذي يمثل لبّ النظام الدولي لتلبية احتياجات جميع الشعوب وبمنتهى خامة احتياجات أضعف الشعوب .

إن المهمة المنوطة بهذه الاجتماعات هي النظر في الأزمة المالية في الأجل القصير . وقد عرض الأمين العام بصرامة نرحب بها خطورة هذه الأزمة وومفها بأنها أخطر أزمة في تاريخ المنظمة ، ويود وفد بلادي أن يقدم الشكر إلى الأمين العام بجهوده ومحاولته التغلب على هذه الحالة الطارئة في المدى القصير ، وموقف تسمح التدابير التي اقترحها بأن تعمل المنظمة بمقدمة مؤقتة في الوقت الذي يجري فيه تحديد الهيكل المستقبلي الأكثر صلابة للأنشطة التي تقوم بها . ويسارك وفد بلادي في الموافقة على أي قرار يتخذ فيما يتعلق بتقرير الأمين العام .

تتمثل مهمتنا الآن في تعزيز الأمم المتحدة ، والمحافظة على استقلالها ومساعدة الأمين العام في الأضطلاع بمهامه الضخمة ، وتود كولومبيا ، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة أن تتحقق هذه الأهداف التي متّساعدة على صيانة السلم وتعزيز العدالة بين الدول .

السيد ألبورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أضم صوتي إلى الذين أعربوا عن حزنهم لوفاة السيد راؤول بريبيش ، الممثل البارز للفكر الاقتصادي الحديث في أمريكا اللاتينية ، والمدافع عن عملية التكامل والمنشئ لمؤسسات الاستثمار القليمية دون القليمية ، والأخيري البارز في الشؤون الاقتصادية والتنمية الناشط لحرية التجارة والتنمية الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمدقق الحقيقي للأمم المتحدة ، الذي دافع عن مبادئها في كل مناسبة وكانت آخر مناسبة في الأسبوع الماضي عندما استمعنا إليه يتناول أزمة الاستثمار في أمريكا اللاتينية وذلك في الاجتماع الذي عقدهت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك . إننا نقدم تعازينا للوفد الأرجنتيني ولأسرة الفقيد .

إننا نجتمع الآن بناء على طلب الأمين العام للمنظمة باستئناف الدورة الأربعين للجمعية العامة لدراسة التدابير التي يمكن للأمم المتحدة عن طريقها أن تواجه أخطر أزمة مالية تواجهها في تاريخها .

ومن مضمون المناقشة التي شارك فيها عدد كبير من الاعضاء ومن البيانات الهامة الرفيعة المستوى التي استمعنا اليها في اجتماعات الدورة الاحتفالية بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء المنظمة ، يمكننا ان نستنتج ان الفالبية العظيم من البلدان في جميع المناطق تؤيد بقوة هذه المنظمة العالمية . لذلك فان وجود هذه المنظمة ليس معرضا للخطر ويبدو اتنا نحتاج اليه على المسرح الدولي الى الامم المتحدة اكثرا من اي يوم مضى .

والازمة المالية التي تواجهها الامانة العامة ، هي السبب في عقد هذه الدورة المستانفة .

وفي هذا الصدد كان من المشجع ان نستمع الى ممثل الولايات المتحدة ، وهي بلد مؤسس ومساهم اساس في المنظمة ، يقول إنه ليس هناك شك في ان الاهداف والمقاصد النبيلة التي انشئت المنظمة من اجلها لا تزال قائمة اليوم كما كانت منذ ٤٠ عاما مضت وان حكومته تعترف بالأهمية الحيوية للتعاون الدولي وانها ملتزمة بالعمل على تحسين هذا التعاون .

ومن ناحية اخرى وبالاضافة الى اوجه القصور المزمنة في الميزانية ، التي اثرت على عمل المنظمة ، ظهرت مؤخرا بعض الظروف التي جعلت الحالة اكثرا حدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوفير التدفق النقدي الفوري اللازم لعمليات الامم المتحدة وللاضطلاع ببرامج العمل الخامدة بها . وحتى نتمكن من مناقشة مشكلة اثار هذه الازمة على المدى الطويل ، يعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي انشأته الجمعية العامة ونأمل ان يوفر تقريره اقتراحات محددة حتى يمكن ان تتكيف اجراءات المنظمة مع امكانياتها المالية سواء فيما يتعلق بالهيكل او بالعمليات . ويبقى بعد ذلك امر ملح وهو المشكلة القصيرة الاجل التي وصفها الامين العام وصفا مريحا واضحا في تقريره . (A/40/1102)

لا أحد يدرك الاشار الضارة للازمة على المنظمة . وربما يكون أفضل ما نرد به دفاعا عن مصداقية وهيبة الامم المتحدة هو التسليم صراحة بأن هناك امكانية للترشيد واتخاذ تدابير توفيرية مثل التدابير التي اقترحها الامين العام . لقد فعل ذلك بنزاهة وإلمام أوسع وأوثق بالآلية المسئولة عنها وبالإجراءات التقليدية التي يمكن تنفيذها وتحديثها في مجالات عديدة . وبالطبع ، فإن المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تكون الاشتراكات التي تدفع للأمم المتحدة وفقا لقدرة البلد على الدفع لا بد أن يكون المعيار الدائم الذي يهتمى به عند اتخاذ القرارات في المستقبل مع ايلاء الاعتبار الواجب الى آثار الأزمة والدين وتقلبات السعر وهي مسائل لها اثر أكبر على بعض البلدان ، لاسيما بلدان العالم النامي .

وقد تكون هناك تدابير صارمة أخرى يمكن تحديدها وإضافتها إلى التدابير التي اقترحها الأمين العام . وبالتالي ، فإن أجهزة المنظمة بوسعتها أن تقترح تدابير إضافية . وبالنظر إلى الطبيعة الحادة للفترة الراهنة ، فإن أفضل مسار يمكن أن نتبّعه ، على سبيل التأييد السياسي للمنظمة ، هو اعتماد مقترنات الأمين العام بمجملها ، دون إحداث أي تغييرات سوى تلك الناشئة عن المناقشة في اللجنة الخامسة وتمضيّاتها بشأن الجوانب الفنية .

إن منظر الأشجار وهي تزهر حول هذا المبنى يجعلنا ندرك أن التقليم مفيدة ولكن يجب أن يتم ذلك على أيدي أهل الخبرة الذين يفهمون ذلك . وبصورة مماثلة ، فسان مقتراحات الأمين العام تبين الادراك لما يمكن القيام به والوعي بمسؤوليته عن التحقق من أن المقتراحات لن تضر بالنظام . ولهذا فإننا بقبولنا لتلك المقتراحات سوف نجدد ثقتنا بالامين العام ونؤكد من جديد تأييدها لاستمرار عمل هذه المنظمة العالمية .

إن العمل التبليغ والدائم من أجل السلم لا يقدر بثمن . والتعاون الدولي من أجل التنمية لا يقدر بثمن ؛ وتتوفر أعظم محفل في التاريخ للتعمير الحر عن آراء البلدان الكبيرة والمفيرة بشأن الأحداث التي تمر مصير البشرية شيء لا يقدر بثمن ؛ وتتوفر محفل للدفاع عن حرياتنا وحقوقنا الإنسانية ، مثل الحق الشامل في التصويت وحرية التعبير واحترام كرامة الأفراد والشعوب ، شيء لا يقدر بثمن .

إن مسيرة الأمم المتحدة في تاريخ تحسن البشرية مسيرة لا يمكن عكسها . لذلك فإننا على ثقة من أن المجتمع الدولي سوف يكون قادرا على التغلب على المصوبات المالية الراهنة .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا ، بالشنبة عن وفدي ، أثني على الأمين العام لجهوده التي جاءت في الوقت المناسب لاطلاعنا على الأزمة المالية لمنظمتنا التي ما برح تلوح في الأفق منذ سنة أو نحو ذلك . والواقع أن الأمين العام حذرنا من مفبة الأزمة المالية التي ما برح تهددنا منذ خريف العام الماضي ، وما فتئ يقوم بذلك عن طريق اتصالات عديدة خلال الربيع الأول من هذا العام .

وعلى الرغم من أن وفدي يفهم تماما خطورة الأزمة المالية التي تواجه المنظمة حاليا ، فإننا نعتقد أن الحالة ما كان لها أن تكون على النحو الذي هي عليه من الخطورة لو أن جميع الدول الأعضاء قد تقييدت بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الذي يلزم الدول الأعضاء ، في جملة أمور ، بان تدفع أنصبتها السنوية المقررة دون أي شروط مسبقة . وهكذا فإننا نرى ، أن الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة ذات طابع سياسي ، وقد عجل بها الاستمرار في الحجب الانفرادي للأنصبة المقررة في الميزانية العادلة للأمم المتحدة من جانب قلة من الدول الأعضاء التي تعتبر أيضا مساهمة رئيسية في الميزانية العادلة للمنظمة .

كذلك يرى وفدي أن الإحجام الانفرادي عن دفع الأنصبة المقررة للميزانية العادلة للأمم المتحدة هو أمر غير مقبول وغير دستوري ولا يمكن تغسيره إلا على أنه ذو دافع سياسي . وهكذا فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا الآراء المعرب عنها في هذا الصدد في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الشهر الماضي ، وكذلك ما جاء على لسان رئيس مجموعة السبع والسبعين منذ يومين وما عبر عنه رئيس المجموعة الأفريقية بالأمر . ومن المؤسف أن هذه المناورة السياسية توجه ضد المنظمة ، ولا يسع وفدي إلا أن يأمل في لا يكون هدفها النهائي

توجيه ضربة الى صميم تعددية الاطراف والتعاون الدولي بشكل عام عن طريق شل منظومة الامم المتحدة .

وإذاء هذه الخلفية يرى وفدي أن من الضروري أن يعرب بإيجاز عن آراء تنزانيا بشأن التدابير التي اقترحها الأمين العام لتحقيق وفورات على النحو الوارد في الفقرات ١٦ و ١٧ و ٢١ و ٢٣ و ٢٥ من الوثيقة A/40/1102 وفي إضافاتها ، بوجه عام ، بغية تأييد بيان رئيس المجموعة الافريقية الذي أدى به بالامن وفي بعض الحالات إكماله .

إن تعليقنا العام هو أن مصادر التوفير التي اقترحها الأمين العام كانت يمكن أن تكون أكثر تكافؤاً لو أن التخفيضات أو التأجيلات المقترحة للبرامج أو البرامج الفرعية قد شملت الامانة العامة للأمم المتحدة كلها وجميع لجان الأمم المتحدة القليمية ، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وعلاوة على ذلك ، كان ينبغي للأمين العام أولاً أن يعطي اهتماماً أكبر للآثار الضارة على البرامج المقترنة إلى البلدان النامية والناشرة عن مقتراحاته ، ولامساها فيما يتعلق بالروابط المشتركة فيما بينها ، ويتبين ذلك من تقريره المعروض الآن على الجمعية العامة .

وعلى وجه التحديد ، يود وفدي أن يشدد على النقاط التالية ، وقد ذكر معظمها رئيس المجموعة الافريقية بالامن .

أولاً ، إننا نشعر ببالغ القلق لأن الأمين العام قد أدرج في مقتراحاته وقد تشييد مراافق مؤتمرات إضافية خاصة باللجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس أبابا . إذ أن المرافق الحالية غير كافية وعثيقة الطراز بحيث لا تتمكن المكتب القليمي للأمم المتحدة من أن يخدم ٥١ دولة عضواً ، منها أيضاً ٣٦ دولة من أقل البلدان نمواً .

ثانيا ، اتنا نشعر بقلق عميق بالمثل إزاء اقتراح الامين العام بأنه ينبغي وقف إصدار المحاضر الموجزة لمداولات مجلس الامم المتحدة لتناميببا واللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري . وفي ضوء المهام الواحة لهاتين المهمتين التي أنشأتهما بهما الجمعية العامة ، والفتررة الحرجية التي تمر بها في الوقت الراهن فيما يتصل باستقلال تاميببا والقضاء على الفصل العنصري . يجد وفدي أن من المستحيل تأييد مثل هذا الاقتراح . فهذا الاقتراح في حالة تنفيذه سيلحق خسارة كبيرة بالزخم في فقط الدولي الحالي على جنوب افريقيا وبتعميّة الرأي العالمي لمناهضة الفصل العنصري والنظام العنصري لجنوب افريقيا ، فضلا عن استقلال تاميببا .

وهكذا ، وفي ضوء الاراء التي أوجزناها توا ، يؤيد وفدي بقوة الاقتراح الذي قدمته من قبل وفود أخرى بأن تدابير توفير التكاليف التي اقتراحتها الامين العام يتبعها أن تخضع أولا للدراسة تفصيلية بغية تقرير أية برامح أو برامج فرعية أو أية اجتماعات ومؤتمرات ينبغي إرجاؤها أو الغاؤها تماما والنتائج الكاملة لاداء البرنامج والمستوى العام للموظفين ، في المقر والميدان . وهذا ضروري تماما إذا أردنا تجنب الحالة غير العادلة التي يمكن فيها أن يكون لدينا موظفون دون عمل أو لدينا برامج وبرامج فرعية ولهم لدينا موظفون لتنفيذها .

وفي هذا الصدد ، يشعر وفدي بالامتنان إذ يلاحظ انه قد تم التوصل الى اتفاق بان تجتمع اللجنة الخامسة في هذه الدورة الأربعين المستأنفة للجمعية العامة للدراسة الجانبيين التقني والسياسي لمقترنات الامين العام بعد أن تسلّمت توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وبعد هذا فقط يمكن للجمعية العامة أن تتوصّل الى مقرر معقول ومتوازن على الصعيد العالمي .

ان موقف وفدي الذي أوجزته توا لا يقلل ببأي حال من الاحوال من النتائج الممكنة للازمة المالية التي تواجه المنظمة حاليا . وعلى العكس من ذلك تعلق تنزانيا اكبر الاهتمام على دور الامم المتحدة في السنوات الأربعين التي انقضت على إنشائها . فقد قدمت الامم المتحدة حتى الان إيمانا قيئما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للبلدان النامية ولا تزال قوة ضخمة في التعاون الدولي بوجه

عام . و الأمم المتحدة ، قبل كل شيء ، بربرت يومها المحفل الوحيد لمناقشة مسائل اقتصادية و سياسية هامة وللتفاوض بشأنها ، فضلاً عن حسم المصالح الإقليمية والدولية . ونود في هذا الصدد أن تثت الدول الأعضاء بمفهوم خاتمة والمجتمع الدولي بمفهوم عامة على الوقوف وراء الأمم المتحدة والقضاء على الخطر الوشيك الذي نشأ نتيجة للمبالغ المتأخرة المترافقية على عدد كبير من الدول الأعضاء ، وبصفة أعم نتيجة للحالة الراهنة التي تمثل في عدم دفع الاتصبة المقرر إلى الميزانية العادلة للأمم المتحدة من جانب بعض الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الهامة . والوثيقة A/40/1102/Add.2 توضح بجلاء أننا يمكن أن نقض على هذا الخطر الوشيك ، وبيود وفدي أن يهنىء بياخواز الدول الأربع والعشرين التي استطاعت حتى ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦ أن تدفع اتصببتها المقررة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ في الميزانية العادلة للأمم المتحدة ، والدول الأعضاء الثلاث عشرة التي استطاعت حتى نفس التاريخ أن تدفع جزءاً من اتصببتها المقررة أو كلها عن السنوات السابقة لعام ١٩٨٦ .

ورغم المعوقات الاقتصادية التي تواجهها تنزانيا الان يتعهد وفدي مع ذلك بأنه من الان وحتى بداية الدورة التالية للجمعية العامة سوف تحسن تنزانيا إلى دفع كل اتصببتها غير المسددة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ في الميزانية العادلة للأمم المتحدة .

وفي الختام ، نعرب عن ثقتنا في أن الجمعية العامة سوف تتوصل في نهاية المطاف إلى مقرر يستهدف تحقيق السلامة المالية للمنظمة على المدى القصير والمتوسط والطويل . ونتعلم أيضاً أن يتقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بپتوميسات شاملة بشأن مشاكل الميزانية والإدارة التي حالت حتى الان دون قيام الأمم المتحدة بمهامها بيسراً .

وبيود وفدي أن يتقدم بخالص الشكر لكل الوفود أو مجموعات الوفود التي تقدمت بمقترنات بقيادة لمساعدة الجمعية العامة في التوصل إلى حل دائم لازمة المالية التي تواجهها منظمتنا حالياً .

السيد موزلي (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أبدأ الموضوع الرئيس لبيان ، أرجو أن تسمح لي الجمعية بأن أعرب عن تعاطف وفدي العميق مع أمراة السيد راؤول بربيش ومع بلده . إن عم السيد بربيش ولا سيما فيما يتعلق ب أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعتبر عملا خالدا أسهمت به الأرجنتين وأمريكا اللاتينية في خدمة الهدف الشبلي للأمم المتحدة .

ويود وفدي أيضا أن يعرب لشعب جمهورية أواكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن تعاطفه العميق فيما يتعلق بالحادث الذي وقع أخيرا للمفاعل النووي ، وعندما تقع حادثة لمشروع عظيم شيمه الإنسان ، فإن ذلك يتتجاوز كل حدود الأرض والبحار والآيديولوجيات ، ويتشاطر البشر الطيبون الحزن الذي تسببه تلك المأساة .

ومن السخرية يمكن أنه في وسط الاحتفال بالذكرى الأربعين للمنظمة - في خضم تردید عبارات الدعم للأمم المتحدة والاحترام للميثاق - كان علينا أن نستأنف هذه الدورة للنظر في "الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" . وما يدعو إلى سخرية أكبر أن هذه الأزمة نتجت إلى حد كبير عن إجراء اتخذته أو يتوقع أن تتخذه دولة من الدولتين اللتين التزمنا بدفع أكبر الأنصبة في هذه المنظمة أو الدولة الأخرى . وما يدعو إلى السخرية أيضا أن هاتين الدولتين لجأتا إلى قرارات انفرادية بالامتناع عن الدفع واظطرتا باللجوء في المستقبل إلى ذلك - وهو إجراء لم يكن واردا على الإطلاق في الميثاق الذي لعبت هاتان الدولتان دورا كبيرا في صياغته .

وتعد إلى ذهن ذكريات أيام الطفولة ، وما كان يحدث أحيانا عندما لا تسرق لعبة لأحد الأطفال الذين يمتلكون شيئا مهما لازما للعبة فيضعه في جيبه وينصرف جانقا .

وفي هذا العصر ليس هناك مجال لهذه التصرفات الصبيانية . وما يتعرف للخطر في هذه اللعبة كبير للغاية . وينبغي علينا أن نلعب جميعا تلك اللعبة وفقا للقواعد وإلا فإننا سوف نعاني جميعا على المدى الطويل من عواقب ذلك .

ودون إجراءات علاجية مناسبة فإن العواقب التي أشار إليها الأمين العام من الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة سوف تكون غير مقبوله بالذمة لوفدي . وان محتقبل وبقاء هذه المنظمة لا يجب ان يتعرضها للخطر نتيجة لزيارة سياسية لآلية دولية .

ووفدي ، شأنه شأن الوفود الأخرى التي سبقته في الكلام في هذه المناقشة ، يرحب بمبادرة الأمين العام . ولا يوجد ما يحول بيننا وبين قبول المفقة المقترحة في تقرير الأمين العام على أساس توصيات اللجنة الاستشارية للادارة والميزانية . ومع ذلك فإننا ، كبعض الوفود الأخرى ، نود ان نحاط علما بالأسس التي بنيت عليها بعض عناصر صفة الأمين العام . فيبدو ان الاجتماعات المبينة بالجزء الف من المرفق الرابع قد اختارت بعناية ، ولكن على اي أساس تم ذلك ؟

انتا تمر بآوقات عصيبة ، ولن يرى الوقت وقت تلاعب باللألفاظ . ان وفدي يقبل مفكرة الامين العام . وشأننا شأن اللجنة الاستشارية للادارة والميزانية ، فلأننا نتطلع الى مقتراحات اكثراً شمولاً في وقت لاحق ، وننهم بوجه خاص بضمان تحسين حالة المنظمة بحلول عام ١٩٨٧ .

وفي هذا المدد فإن المسؤولية تقع علينا نحن الدول الأعضاء . فلنجمل من عام ١٩٨٦ عام تغفية الديون . فالمتأخرات يجب أن تسدد ؛ والمبالغ المحتجزة ينبغي الإفراج عنها ؛ والمدفوعات المستحقة الأداء حالياً ينبغي دفعها باقل قدر ممكن من التأخير . وأيّاً كان ما يقال ، في معرض انتقاد الممولين الرئيسيين الذين يمسكون عن الدفع أو يقللون من اشتراكاتهم عمداً ، فيتبين أن نسلم بانه لا يمكن ان يستمر المستدون في السداد في حين يحجم آخرون عمداً عن السداد .

ووفدي لا يعتقد ان هناك اي وفد ، كبيرا اكان ام صغيرا ، يتمس ان يرى الامم المتحدة تنهر ، تاهيك عن ان يسم في ذلك . ولا يخفى على احد ان لكل دولة من الدول الاعضاء وكذلك لكل مجموعة من مجموعات الدول الاعضاء افكارا عن الكيفية التي يدبرى ان تعمل بها المنظمة . وفي التحليل النهائي كان تضارب هذه الافكار هو الذي ادى الى الشلل الذي يخيّم على هذه المنظمة . ولنضع في اذهاننا دائما ان اتخاذ موقف ، مهما كانت درجة التمسك به ، او اتباع مبدأ ، مهما كان درجة الاخلاص في اتباعه ، لاضرار بهذه المنظمة يعتبر ان يمثلة احباط المبدأ الذي اقيمت المنظمة من اجله .

ومن ناحية اخرى ، اذا كان افتراض وفدي خاطئا ، وادا كان يوجد بالفعل بعض الاشخاص الذين يرغبون في ان تنهار المنظمة فليصرحوا بذلك . لقد قيل عن حق : "تستطيع ان تهدم بيتي اذا استطعت ان تهدم الدعامات التي يرتكز عليها . " ويبعدو لنا ان الامتناع التعسفي عن دفع الاصنبة سيؤدي في الامد الطويل لا محالة الى هدم هذا البيت .

لقد بذل الامين العام ومازال يبذل كل جهد مستطاع للتغلب على الازمة . وقد اكد لنا انه سوف يواصل القيام بذلك . وقد نبهنا في تقريره الى ما يلي : "وسيلزم ان تبذل الدول الاعضاء جهودا متناظرة ، للعمل وفقا لمبادئ الميثاق ، من اجل ان تكون الامم المتحدة قوية قادرة على خدمة المصلحة الحيوية للجميع" (A/40/1102 ، الفقرة ٦)

دعونا لا نتخلى عن الامين العام وعن جهوده الشجاعة . دعونا لا نضر بمنظمتنا ولا نحبط النفع الذي يمكن ان تستمر في تقديمها ، ولكن قيل كل شيء ، دعونا لا نخذلك الاجيال القادمة ، ونحكم عليها بالعيش في عالم تفسده ويلات الحرب ، ذلك المصير الذي انشئت الامم المتحدة من اجل حمايتها منه .

مير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم اكن اعتزم الكلام في هذه المناقشة . فموقع حكومة بلادي قد اوضحه ممثل هولندا عندما تكلم نيابة عن الاشخاص عشر . بيد انتي كنت امل ان يكون بمقدور رئيس اللجنة الخامسة ، بحلول هذا الوقت ، ظهر الخميس ، ان يخبرنا بيان هناك اتجاهها عاما ، يشوبه قدر من التردد لتأييد مقترنات الامين العام للتصدي للازمة المالية الراهنة ، ولو حدث ذلك لما تكلمت . ولكن حيث انتا لا تعرف حتى الان نتيجة مداولات اللجنة الخامسة ، وحيث انتا تناقش ، ربما بشكل غير عادي ، تفاصيل الموضوع في مكائنين مختلفين من هذا المبنى في نفس الوقت ، ارى انه من العواقب ان اطرح على هذه الهيئة الرئيسية لامم المتحدة - الجلسة العامة المنوط بها هذا اليند - بعض الاعتبارات التي على الرغم من انتها تتدخل مع ما سبق ان قيل فانها لا تتطابق مع ما طرح في البيانات السابقة .

لذلك انتا نواجه موقفا معينا . وهو موقف صعب مشترك . وهو يشكل مشكلة بالنسبة لنا جميعا ، كبيرنا وصغيرنا ، وربما يشكل مشكلة اكبر بالنسبة للضار . وربما يشكل مشكلة اكبر للبلدان النامية ولكنه يشكل نفس المشكلة بالنسبة لنا جميعا نحن المهتمين بمستقبل الامم المتحدة - ومستقبل الامم المتحدة هو امر حيوي بالنسبة لنا جميعا .

ولذلك ان لهذا الموقف الصعب ابعادا سيامية ، كما ذكر عدد من الاشخاص .
وسيكون من غير الحكمة ان نتجاهلها . ان الامين العام قد استرعى انتباها اليها .
ورثىء مجموعة الـ 77 قد استرعى انتباها اليها ، كما ان الكثيرين من المتكلمين
الذين استمعنا اليهم على مدى اربعة ايام من هذه المناقشة قد استرعوا انتباها
اليها .

لكن بعد ان قلت هذا ، لابد ان اقول بصرامة - ولا اظن ان هذا يجب ان يخرج
شعور احد - ان حكومة بلدي شأنها شأن حكومات عديدة اخرى قالت لحكومة الولايات
المتحدة انها اذا استمرت في اتجاهها الحالى فانها بذلك تكون قد اخلت بالتزاماتها
الدولية . وبالمثل قلنا لحكومة الاتحاد السوفياتي ولحكومات اخرى - والقصد حكومات
بعض الدول الارى في قائمة الـ ۱۸ - انها قد اخلت بالفعل بالتزاماتها الدولية .

وفي الحقيقة ليس من المقبول بالنسبة لهيئة عالمية أنشئت لوضع وصون معايير دولية تطبق بصورة متساوية على جميع الأعضاء - وأنا أؤيد ما قاله رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن مبدأ المساواة في السيادة بوصفه من صميم الأمم المتحدة - أقول : ليس من المقبول ولا من الصواب أن تعطي الدولتان العظميان الرئيسيتان مثل هذا المثل السيء . ولكن ، ومع أن الحالة تدعو إلى الأسف ويجب تحريرها عن طريق وفاء الجميع بالتزاماتهم ، فإننا نواجه مجموعة من الحقائق الدامنة الفعلية . وترد هذه الحقائق في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ نيسان/أبريل وفي البيانات اللذين القاهما في ٢٨ و ٣٠ نيسان/أبريل ، ولن أكررها مرة أخرى ، ولكن مما لا شك فيه أننا نواجه أزمة ، ويمكن تحديدها بسبل مختلفة . وأنا ، من جانبي ، أقول أن هناك أزمة آنية ، وهناك أزمة في المستقبل القريب ، وشدة أزمة في المستقبل الأطول أولاً .

وإذا بدأنا بالأزمة الأطول أولاً ، فقد استمعت إلى إشخاص عدّة في هذه المناقشة يعربون عن عظيم الثقة والأمل فيما ستتخذه مداولات فريق الشمانية عشر . وأن وفدي بلادي يشاطر هذا الأمل وهذه الثقة ، ولكن دعونا نتذكر أن الولاية المحالة إلى فريق الـ ١٨ كانت محدودة . فقد كانت ترمي إلى تحسين فعالية التكلفة ، وكانت ترجى إلى تحسين الكفاءة بشكل عام ، وكانت ترمي إلى النظر في شؤون الميزانية وما إلى ذلك ، ولكن لم تكن ترمي إلى حل أزمتنا المالية . وإنني أمل في أن يفهم ما يتحققه الفريق بطريقة ما في حل الأزمة المالية ، ولكن يتبين لا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأننا طلبنا إليه حل الأزمة المالية أو بان ما يمكن أن يفعله ميؤدى بعد ذاته إلى حل الأزمة المالية .

وحيث أنني لم أفعل أي شئ لحل الأزمة المالية الأطول أولاً ، انتقل الآن إلى الأزمة الآنية . لقد عولجت هذه المسألة بایجاز ووضوح في بيان الأمين العام بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ، كمت هي معالجة بالفعل في بياناته الأخرى . وأود أن أقتبس فقرتين :

"وأمل أن يتضح من هذه الملاحظات أن الأزمة المالية المباشرة التي تواجه الأمم المتحدة يمكن تلافيها دون أفلام هذا العام . ولكن لن نتمكن من تحقيق ذلك مالم تقر هذه الدورة تدابير ت توفير تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار أمريكي في شكل ت توفيرات اضافية ، ومالم يكن هناك مزيد من التجاوب مع ندائى بتوفير أرصدة اضافية سواء عن طريق تسديد المزيد من المتأخرات والامهامات الطوعية أو عن طريق سداد الدول الاعضاء لجزء من انصبتها المقررة لعام ١٩٨٧". (A/40/PV.127 ، الصفحتان ١١ و ١٢) .

ويؤيد وفد بلادى الأمين العام من صميم اعماقه ، ولكننى مضطر الى القول باننا نجد كلامي "ما لم" في الفقرة التي قرأتها توا تتسما بالتفاؤل بوجه عام .
اننا نميل الى الشك في بعض الافتراضات الواردة في ورقة الأمين العام المؤرخة في ١٢ نيسان/ابريل . ونحن لسنا متأكدين ، بای حال من الاحوال ، من أن المبالغ المذكورة سوف ترد في الاطار الزمني المذكور . وكنا نود أن نرى مفقة أكبر ، ولكننا على استعداد لقبول حل وسط ، والآن انتقل الى الاقتباس الثاني من كلمة الأمين العام في ٣٠ نيسان/ابريل :

وأود أن أوجه تحذيرا يتعلق بالمجموعة الاجمالية من تدابير التوفير التي طرحتها أمام هذه الجمعية . ان هذه المجموعة تمثل توازنا هشا . في بعض التدابير سيكون محل اعتراض دولة أو أكثر من الدول الاعضاء ، في الوقت الذي مستعترض فيه دول أعضاء أخرى على غيره من التدابير . لقد حاولنا أن نوزع التخفيفات بمقدار متناسبة على البرامج والأنشطة . وسيكون من الصعب بمكان أن نحقق الوفورات المطلوبة اذا ما جرى الاخلاع بهذا التوازن". (ص ١٢) .

لقد كان وفد بلادى يود أن يرى توازنا مختلفا ومفقة أكبر ، ولكن في ضوء نداء الأمين العام الذى قرأته لتوى ، فاننا سنكون على استعداد للموافقة على مقترحاته . ويعززنا في هذا الرأى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وفي هذا

الصدق ، فقد أنتت بمشاعر القبول إلى ممثل بربادوس الذي سبقني في الكلام من على هذه المنصة ، كما أذكر ، "لير الوقت وقت تلاعب بالالفاظ" .

وانشي أؤكد على أن ما قلته في الدقيقتين الأخيرتين لا يعالج سوى المشكلة الآنية . فهناك أيضا مشكلة المستقبل القريب . وقد عولجت هذه المشكلة بصيغة عامة للغاية في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام . وهنا يقول :

"ويجب التشديد على أن المقترنات الواردة أعلاه لم يقصد بها حل المشاكل الأساسية المتعلقة بالمنظمة ، التي تتطلب الاتفاق على القضايا الجوهرية المذكورة آنفا في هذا التقرير ، بل أنها وضعت لتحقيق وفورات في الأجل القصير للمساعدة على التخفيف من الحالة الآنية الحرجية للتدفق النقدي ، وبما يتبع توفير المزيد من الوقت كي تقوم الدول الأعضاء بالنظر بشكل شامل في القضايا الجوهرية وتتخذ إجراءات شاملة بشأنها" . (١١٠٢/٤٠، الفقرة ٢٧).

المزيد من الوقت ، نعم ، ولكن ليس الكثير من الوقت . فكلما قل ما نفعه الآن ازداد ما سيتعين علينا فعله في المستقبل القريب ، وهذا المستقبل القريب يبدأ في الحقيقة في الأسبوع القادم . وسيتعين علينا اتخاذ مجموعة أخرى من القرارات في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام على أبعد تقدير . وهذا يعني أنه سيتعين على الأمانة العامة أن تبدأ في إعداد المفقة التالية على التو . ويحدونني الأمل في أن يتم ، عند إعداد المفقة الجديدة ، استشارة الأعضاء على نطاق واسع ، وأن تناقض المسألة مناقشة وافية وواسعة قبل أن تبلور في شكلها النهائي ، ولكن لا شئ في أن لدينا برنامجا ثريا في الشهر القادم وعلينا ، كما قلت ، اتخاذ القرارات في شهر أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/اكتوبر .

ان هذه الأزمة لا تتعلق فحسب بما إذا كانت الأمم المتحدة تملك في خزانتها الدولارات الكافية لدفع مرتبات موظفيها في نهاية الشهر أم لا ، على الرغم من خطورة هذا الأمر . فهذه الأزمة تتعلق أيضا ، إلى حد ما ، بصورة الأمم المتحدة ، إن هناك الكثيرين من الناس في العالم يميلون إلى وصفنا بلا تردد بحانة لبيع الكلام ،

ويميلون إلى الاعتقاد بأن الأمم المتحدة لا تفعل شيئاً سوى التلاغ باللفاظ ، وامداد قرارات لا اثر لها ، وبانها ، بایجاز ، لا تجتمع في الموعد المحدد ولا تنجز شيئاً في الوقت المحدد . وسيكون من المؤسف لا تنجز العمل الذي دعينا جميعاً لإنجازه في هذا الأسبوع في الموعد المحدد .

لقد حذرنا الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي من أنه قد يتعمد عليه أن يدعو إلى دورة مستأنفة . وفي آذار/مارس دعا إلى دورة مستأنفة . وفي ١٢ نيسان/أبريل أصدر تقريره .

لقد حذرنا بما فيه الكفاية . واتبع لنا وقت كاف لدراسة التقرير ، كما اتيح لنا وقت كاف للحصول على تعليمات من عوامتنا ، كما حدث فعلًا بالنسبة لي . وما يضر بسمعتنا وبسمعة الامم المتحدة ، الا نتمكن من إنجاز ما عزمنا على إنجازه في هذا الأسبوع .

سمعت إشاعات تقول أن هناك من يود مد الدورة الى الأسبوع القادم او الى ما يتجاوز ذلك ، لا اود أن يكون هناك اعتقاد بأن شعار الامم المتحدة هو النعامة ، نعامة ذات ريش جميل وكبير ولكنها تدفع راسها في الرمال . واعتقد أن ما نفعله الان هو جزء من السجل الذي سيحكم به سكان العالم على فعاليتنا وجداولنا .

ولهذا فإني اود أن أرى أن ما تمخضت عنه هذه المناقشة ما يلي : يجب علينا أن نصل يوم غد الى نتيجة - وكما قلت ، من أجل سمعة الامم المتحدة إن لم يكن لاي سبب آخر . ويتعين علينا أن نخلص الى هذه النتيجة بتوافق الاراء إذا أمكن ذلك . وينبغي أن نؤيد المقترنات التي قدمها الأمين العام ، بهذه المقترنات ان لم تكن ترضي احدا شان لها جدوها . إن البعض يرى أنها مستفيدة والبعض الآخر ، بما في ذلك وفد بلادى ، يرى أنها لا تذهب الى الحد الكافى . وهذا يجدر بي أن أقتبس مما ذكره سفير هولندا مثلاً لموقف الدول الاشتراكية عشرة ما يلي :

"ومع التسليم بالطبيعة المعقبة والحسامة لهذا الامتناع ترى الدول الاشتراكية أن هذه التخفيفات كافية لتفطية العجز بالكامل . ومع ذلك ، نظراً للحالة الراهنة ، تأمل الدول الاشتراكية عشرة ، بروح من التعاون ، أن تتمكن الجمعية العامة من الاتفاق بشأن نتائج تلك التجربة كما وردت بالتفصيل في الفقرات ٢١ الى ٢٥ من تقرير الأمين العام . إن الاوقات المعقبة تتطلب توفر القيادة الحاسمة والقوية . والامين العام في أفضل موقف يسمح له بتقرير التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الازمة الحالية ، ونتوقع منه أن يستمر في استخدام سلطته للاضطلاع بهذه التدابير . وترى الدول الاشتراكية عشرة أن نتيجة هذه الدورة المستأنفة ينبغي أن تحدد المدى الذي يحتاج اليه الأمين العام

لتحقيق وفورات إضافية في الشهور القادمة . وتحقيقاً لهذا الهدف تعتقد الدول الائتلافية أن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ينبغي لها أن تتطلب من الأمين العام أن يقدم اقتراحات ، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لتحقيق وفورات أخرى لمواجهة العجز اذا ما تأكد أن العجز سيكون أكبر مما هو متوقع في الوثيقة A/40/1106.A/40/PV.124 ،

(١٧ و ١٨ ص)

لقد ذكرت أنه يتبعنا علينا أن نؤيد المقترنات الحالية التي تقدم بها الأمين العام . وأعتقد أننا ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنعرف بأن هذه المقترنات لا تعالج إلا المشكلة الحالية ، وأنه يجب علينا أن نطلب من الأمين أن يعد المزيد من المقترنات للنظر فيها في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وي ينبغي أيضاً أن نفك في الطريقة التي يمكن بها أن نحقق تحسينات أخرى تبيّن أننا ندير أمورنا بطريقة مرضية . وإنني أفك بصفة خاصة في التدابير الواردة في تقرير اجتماع الرؤساء السابقين تحت اشراف معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، والذي عقد على ما ذكر في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . لقد قدم الرؤساء السابقون مقترنات معقولة جديرة بالثناء ، وأعتقد أن من المصلحة العامة أن نعتمد هذه المقترنات وبعد ذلك يتبعنا أن نوامل الضرار على أن تفي كل الدول الأعضاء بالتزاماتها ، واقتبس مرة أخرى من البيان المدلّ به بالنيابة عن الدول الائتلافية عشرة ما يلي :

"ويجب الاشارة إلى أن المسؤولية عن آية آثار ضارة ممكّنة لمثل هذه التدابير يجب أن تقع على عاتق الدول الأعضاء التي تسبّب أعمالها في هذه الأزمة . فعلى هذه الدول في نهاية المطاف أن تتحمل المسؤولية ."

(A/40/PV.124 ، ص ١٨)

ولكن كما قلت من قبل علينا أن نواجه الحقائق كما هي عليه ، وعلينا أن نفعل شيئاً الان . وأعتقد أنه يتبعنا الان أن نضم قوانا للتضحية بشيء من أجل مستقبل الأمم المتحدة .

السيد بابون (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسمحوا لـ

بداية أن أضم صوت فنزويلا إلى أصوات الدول الأخرى التي كرمت ذكرى الراحل راؤول بريبيش ، الذي كان محل حبنا واعجابنا العميقين . ونعتبر أن منجزاته ، في وطنه الأم الأرجنتين وفي جميع أرجاء منطقة أمريكا اللاتينية من خلال عمله في اللجنة الاقتصادية ل أمريكا اللاتينية وفي معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى الصعيد الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وكذلك في منظمة الأمم المتحدة بآسرها - ستظل حية نظراً لـ إسهاماته القيمة في سبيل التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية .

ومن المحزن أن نلاحظ أننا نكرم هنا ذكرى رجل آمن بالامم المتحدة وحارب من أجلها في الوقت الذي يتعين فيه على الأمم المتحدة أن تجتمع للنظر في ما يسمى بالازمة المالية التي تهدد بتفويف دعائم وجودها ذاته .

ونود أيضاً أن نتقدم إلى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالتعازى إزاء الخسائر في الأرواح والممتلكات التي نجمت عن حادث المفاعل النووي في شيرنوبول في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

ما فتئت فنزويلا ، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة ، تنظر باهتمام كبير وانشغال عميق إلى المشاكل - وهي هنا مشاكل مالية - التي قد تؤثر تأثيراً ملبياً على المنظمة .

إننا نشجب حقيقة أن عدداً من البلدان يضر بال الأمم المتحدة عن طريق التأخر في دفع انصبته المقررة أو عن طريق التهديد المتعمد بعدم دفع انصبته المقررة ، متجاهلاً تجاهلاً فاضحاً أحكام الميثاق ، وخاصة أحكام المادة السابعة عشرة .

وفي الوقت الذي نعتبر فيه أن حصتنا من الاصناف المقررة عالية بدرجة غير عادلة إذا أخذنا في الاعتبار قدرتنا الفعلية على الدفع ، فإننا على استعداد لأن نفي بالتزامنا الذي حددته الجمعية العامة وأن ندفع نصيبنا المقرر بالكامل لعام ١٩٨٦ ، ويمكن أن نفعل ذلك قبل نهاية الشهر المقبل . وليس على فنزويلا أية مبالغ مستحقة من السنوات الماضية .

وفيما يتعلق بتقرير الامين العام ، نعتقد أن هذا التقرير يجب أن ينظر فيه بمجموعه وبوصفه جهدا اضطلع به بكل حسن نية للخروج بالامم المتحدة من الازمة الحالية . ولهذا فإننا نشعر أن التدابير الواردة في هذا التقرير يمكن أن تعدل تعديلا بسيطا ، وأن الجمعية العامة يجب أن توافق على طلبات الامين العام ، وهي الطلبات التي أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ببعض منها ، دون تأجيل تنفيذ أهم برامج وأنشطة المنظمة .

ولكن كما قال الامين العام نفسه في بيانه هنا ، ينبغي أن لا ننسى أن تدابير الطوارئ تقتصر فقط على تخفيف الازمة هذا العام في الاجل القصير ولا يمكن بحال اعتبارها دائمة و/أو إبقاءها ماربة الى ما لا نهاية . فاذا حدث ذلك ، وسوف اطرح مثلا عملية تجميد التوظيف التي تنظر اليها بقلق ، فسوف تظل الامم المتحدة تعاني حالة من القيود والتخفيفات المستمرة ، ولا اظن أن أي وفد يرغب في هذه النتيجة .

من هنا لا تغيب عن بالنا حقيقة أننا نواجه مشكلة هيكلية في الاجل الطويل يتعين أن تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وينبغي للجمعية أن تنشد الطرق والوسائل التي تتيح للمنظمة البقاء والنمو ضمن حدود سلية وفعالة ولهذا منحتاج الى تعبئة الإرادة السياسية اللازمة بحيث تسهم جميع الدول في المنظمة بطريقة فورية ومأمونة وقابلة للتنبؤ .

وفنزويلا على استعداد للتعاون في هذه المناقشة بكل طريقة تملکها بحيث تنشد الحلول العادلة والمقبولة للأغلبية العظمى من الدول . ونحن نفهم في هذا الصدد أن كل بلد يتحمل التزامات تتناسب وشروطه وقوته ومركزه في المجتمع الدولي . وعليه فسان أي تنقیح ممکن للطريقة التي تتحدد بها الانصبة الإلزامية المقررة لابد وأن يشمل عنصر "عدالة التوزيع" على المستوى الدولي . ويعني هذا عمليا أنه سيعين علينا أن نطلب من البلدان الصناعية بذل المزيد من الجهد ، وأن التضحيات الاضافية التي قد تطلب من البلدان النامية يجب أن تكون أقل ، فهناك هوة واسعة تفصل ما بين الشمال والجنوب لا سبيل الى تجاهلها .

فمثلا ، وبروح بيانات الامين العام المنصورة في الصحف في مطلع هذا الأسبوع ، نرى أن من المناهج التي قد تنظر فيها الجمعية العامة ، أن تطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن القبول بزيادة تنااسبية في أنصبة كل منهم مما سيقتصر مساهمات هذه البلدان الخمسة عند نسبة كبيرة من المجموع . وفي هذا الصدد قد نتذكّر أن النسبة الحالية هي ٤٧ في المائة من المبلغ الاجمالي وهو رقم ما برح يتناقص تدريجيا بالتأكيد . ويمكن وضع حد أعلى بحيث لا تسهم أي من تلك الدول الخمس بما يتجاوز نسبة مئوية معينة .

و مما يكمل ذلك أن المبلغ المتبقى يقسم على سائر الدول أعضاء المنظمة كالمعتاد أي بنسبة الدخل القومي لكل منها . ويمكن أيضا وضع حد فردي أعلى لبلدان هذه المجموعة على شكل نسبة مئوية من المبلغ الإجمالي .

وهذا سيلبي الهدف المتمثل في أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يضر المنظمة أو يمارس الضغط عليها . ويمكن للبلدان الفنية والكبيرة نسبياً أن تبحث في إنشاء نظام مستمر من المشاورات فيما بينها في محاولة للاتفاق الطوعي على الحفاظ على مساهماتها فوق حد أدنى بعينه . ومن شأن هذا أن يكفل للمنظمة الطمأنينة والأمان .

على أن وفدي يعلم أنه يوشك على الخوض في مسائل لا سبيل إلى بحثها هذا الأسبوع ولكن يتعين مناقشتها في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة وتعنى بصورة مباشرة بالمشكلة الهيكلية الطويلة الأجل التي أشرنا إليها . ولهذا ننتظر باهتمام كبير إلى اقتراح إنشاء فريق عامل جامع يتولى فحص هذه المسائل وغيرها من الآن وحتى الدورة الحادية والأربعين ويمثل حلقة وصل مع فريق الـ ١٨ الذي سيكون قادرًا ولا شك على تقديم توصيات مهمة وقيمة للغاية للنظر فيها من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة حول البند ١٥٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥